

بيان بالنيابة عن بلدان البنلوكس أمام الدورة الثالثة والأربعين

لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ألقى هذا البيان أمام الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالنيابة عن حكومات مملكة بلجيكا، ومملكة هولندا، ودوقية لوكسمبورغ العظمى، وهي تركز على التراث طويل الأمد لبلدان البنيلوكس في العمل معا على القضايا ذات الأهمية، سواء ضمن الاتحاد الأوروبي، أو في السياق الدولي الأوسع.

يأتي موضوع مجلس محافظي الصندوق لعام 2020 "الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030"، في وقته الملائم تماما، إذ ولسوء الحظ تشير التقديرات إلى أنه ما لم تدخل تغييرات كبيرة على نظم الأغذية والزراعة سيصبح مليارا شخص آخرين في عداد الجوع بحلول عام 2050. وبالتالي فإن رؤية الصندوق لدعم الاقتصادات الريفية كي تغدو اقتصادات مستدامة شمولية نابضة بالحياة، حيث يعيش البشر متحررين من الجوع والفقر، تغدو أكثر أهمية وإلحاحًا من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بالأساليب الجديدة للتفكير في الصندوق، التي تسعى إلى تحقيق تعاون أوثق مع القطاع الخاص، وهو شريك تنزايدي أهميته في تنفيذ خطة 2030.

إنه لمن الواضح بأنه وبالوتيرة الحالية لن نتمكن من تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني، فمستويات انعدام الأمن الغذائي على مدى السنوات الثلاث الماضية أخذت ترتفع، ولم يتبقَ لدينا إلا عقد واحد لتحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة، لم يعد لدينا أي وقت لنضعه. والصندوق شريك رئيسي لنا بهدف تحقيق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني، وتدعم بلدان البنلوكس وبصورة قوية الصندوق في تحقيقه لمهمته المتمثلة في تحويل الاقتصادات الريفية ونظم الأغذية، من خلال جعلها أكثر شمولية وإنتاجية وصمودا واستدامة. كذلك فإننا نشجع أيضا الصندوق على الوفاء بمهمته في التعاون الوثيق مع الوكالتين الأخرتين في روما، والمؤسسات المالية الدولية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما يتماشى مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

لقد كان العام الماضي عاما حاسما. وبهدف ضمان مستقبلا ماليا مستداما، يتوجب على إدارة الصندوق، ودوله الأعضاء إعادة التفكير بالهيكلية المؤسسية والمالية للصندوق. وتهنئ بلدان البنلوكس رئيس الصندوق على الحلول المقترحة، وبخاصة إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، والخطوات التي لا بد من اتخاذها نحو الحصول على تقدير ائتماني. ومفتاح الأمر كله هو تحقيق التوازن الصحيح بين مساعدة البلدان التي تواجه خطر إجهاد الديون العالي، مع الإبقاء على الاستدامة المالية للصندوق في المستقبل.

هنالك عام هام بانتظارنا مع مفاوضات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ولضمان أن تكون المنظمة ملائمة للغرض، يتوجب على الدول الأعضاء في الصندوق وإدارته مناقشة تحقيق التوازن بين تعبئة الموارد، وتخصيص الموارد، واستخدام الموارد، لتعظيم إيصال مهمته الهامة. وفي هذه المناقشات، فإنه من الأهمية القصوى ضمان أن يبقى الصندوق على ميزته النسبية: وعلى قدرته، والتزامه بالوصول إلى آخر ميل، والعمل في أكثر المناطق نأيا، بحيث يفيد أكثر السكان ضعفا وعرضة لخطر أن يتركوا ليتخلفوا عن الركب. وفي هذا السياق، فإننا نؤكد مجددا دعمنا الكامل للأولويات التي وضعها رئيس الصندوق في تعميم مواضيع المناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية في عمليات الصندوق. إن الاستثمار في التنمية والنمو يعني أيضا الاستثمار في النساء والفتيات، ونثني على الصندوق لإيلائه الاهتمام بهذا الموضوع الهام، ونحث الصندوق على إبقاء المساواة بين الجنسين مؤسسيا على رأس قائمة جدول أعماله. إن بلدان البنلوكس تتطلع قدما لمزيد من التعاون مع الدول الأعضاء في الصندوق جميعها، ومع إدارته عام 2020 وما بعدها، لتحسين النظم والسياسات التي تمنع وتتصدى للاستغلال الجنسي، والانتهاك والتحرش الجنسيين في القطاع الإنمائي، وعلى وجه الخصوص، من خلال الإبلاغ الفوري والفعال للدول الأعضاء، وذلك لاستباق تلقي التقارير من خلال وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي.

إن بلدان البنلوكس تتطلع قدما لحوار صريح، مفتوح، وبنّاء، مما يقود إلى تجديد ناجح لموارد الصندوق كخطوة تالية في شراكتنا المثمرة المستمرة.